توزيع الجريمة في الجزائر

مصطفى زيكيو

أستاذ دائم بجامعة مستغانم

الأسس المنهجية للدراسة

تعتبر الدراسة الميدانية من أهم الجوانب التي يتميز بها البحث العلمي وخاصة ما يتعلق بالبحوث في العلوم الاجتماعية بحيث يتم في هذا الجانب جمع المعطيات عن الظاهرة محل الدراسة وهذا لتمكين الباحث من الوصول إلى الإجابات العلمية التي تؤكد صحة الفروض المطروحة على أسس علمية حتى يتسنى للباحث من صياغة تعميمات وقوانين علمية يمكن من خلالها التنبؤ بمستقبل الظاهرة.

1-1- مصادر جمع المعطيات:

من بين أهم المصادر التي يعتمد عليها الباحث في علم الاجتماع الجنائي هي المصادر البوليسية، كون أن هذه الأخيرة توفر لنا معطيات ذات جودة عالية حول الجريمة.

فمن خلال الدارسة التي أنجزتاها حول العوامل الاجتماعية والديموغرافية وعلاقتها بالجريمة، فبعد الموافقة على طلبنا من طرف المديرية العامة للأمن الوطني، تحصلنا على البيانات المتعلقة بمختلف أنماط الجريمة نذكر منها:

- معطيات حول الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص وهي بدورها تتفرع إلى عدة أنماط وذلك خلال سنة 2006 م و2007 م والفصول الثلاثة الأولى لسنة 2008م.
- معطيات حول الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات بجميع أشكالها لنفس الفترة السابقة.
- الجرائم الاقتصادية والمالية لسنة 2006 م و2007م .

ومن بين أهم المصالح التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني التي أفادتنا بالمعطيات حول الجريمة نجد:

- مديرية الشرطة القضائية D.P.J مهمتها جمع التقارير السنوية حول الجريمة عبر كامل التراب الوطني، حيث أفادتنا بإحصائيات حول الجريمة الخاصة بالفترة 2006 م و2007م- جرائم ضد الأشخاص والممتلكات والجرائم الاقتصادية-.
- أما مصلحة الإحصائيات التابعة لمديرية الشرطة القضائية فقد أفادتنا بمعطيات حول الجرائم المتعلقة بالأشخاص والممتلكات بجميع أشكالها الخاصة بالفترة من 2008/01/01 إلى غاية 2008/09/30

1-2- المناهج والتقنيات المتبعة :

1-2-1- المناهج المستخدمة في البحث :

إرتبط تقدم البحث العلمي وتحصيل المعرفة العلمية بضرورة وجود منهج للبحث والتحصيل، فإن غاب المنهج خضع البحث للعشوائية وأضحت المعرفة غير علمية، فما انتكست مسيرة البحث العلمي إلا بسبب النقص في تطبيق المناهج العلمية أو لتخلف أدوات تلك المناهج عن قياس الظاهرة موضوع البحث ومن المعروف أن المعرفة الواعية بمناهج البحث العلمي تمكن العلماء من إتقان البحث وتلافي كثير من الخطوات المتعثرة.[1] ص51

1-2-2- المنهج الإحصائي :

يعتبر من أول الطرق التي لجأ إليها الباحثون في الظواهر الاجتماعية بصفة عامة وفي علم الإجرام بصفة خاصة وهو يبين العلاقة بين ظاهرة الإجرام وبين الظواهر الاجتماعية التي تصاحب ازدياد أو نقصان الجرائم وعن طريقه يمكن بيان مدى ارتباط الجريمة بجميع العوامل الخارجية وظروف البيئة المختلفة [2] ص 44، فقد قمنا بتوظيف هذا المنهج من خلال حساب نسب المعطيات التي تحصلنا عليها من مديرية الشرطة القضائية.D.P.J وكذلك قمنا بتقسيم القطر الوطني إلى خمس مناطق جغرافيةٍ، قمنا من خلالها بتوزيع الجرائم حسب كل منطقة مع حساب النسب الخاصة بها.

- وقد استعملنا هذا المنهج أيضا من خلال تبويب البيانات في شكل فئات تمثل الفئات العمرية للمتورطين في مختلف الجرائم الاقتصادية ، كما قمنا باستعمال الدوائر النسبية والأعمدة البيانية للتمكن من تفسير اتجاهات الظاهرة المدروسة.

و المنهج الإحصائي يتلخص في الأتي :

أولا :جمع البيانات : وذالك من خلال الاعتماد على عدة مصادر نذكر منها التعداد ، المسوح ، المعاينة وتجدر الإشارة هنا إلى أن البيانات التي يتم جمعها تكون في شكلها الخام و بالتالي يجب اللجوء إلى الخطوة الثانية وهي ترتيب البيانات

ثانيا: تنظيم البيانات وترتيبها : يتم تنظيم البيانات في جداول حتى يسهل قراءتها

ثالثا: تمثيل البيانات: وذالك من خلال الرسومات و لأشكال البيانية و تجدر الإشارة هنا بان التمثيل البياني له ضوابطه الخاصة به بحيث أن المتغيرة الكمية المتصلة فا لتمثيل البياني الخاص به هو المدرج التكراري و المنحنى و المضلع التكراري أما المتغيرة الكيفية فالتمثيل البياني الخاص بها هو الدائرة النسبية والأعمدة البيانية

رابعا :تحليل البيانات: وذالك من خلال استعمال المؤشرات الإحصائية كمقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي ، الوسيط ، المنوال) و مقاييس التشتت (الانحراف المتوسط ، التباين ، الانحراف المعياري).

1-2-3-المنهج الوصفي :

ويستخدم في العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ويعتمد على الملاحظة بأنواعها بالإضافة إلى عمليات التصنيف والإحصاء مع بيان و تفسير تلك العمليات، ويعتبر المنهج الوصفي من أكثر المناهج ملائمة للواقع الاجتماعي [5] ص 186 وقد استعملنا هذا المنهج من خلال تحليل البيانات والمعطيات التي قمنا بجمعها بغرض اكتشاف العلاقة بين المتغيرات وتقديم تفسيرات علمية بشأنها.

1-2-4- المنهج المقارن :

وهذا المنهج قمنا باستخدامه من خلال عقد المقارنات بين مستويات الجريمة سواء كانت من حيث المقارنة بين الولايات ذات الكثافة السكانية ومستويات الجريمة وبين مستويات الجريمة في منطقة معينة (الساحل مثلا) مع منطقة أخرى (الجنوب) وذلك بغرض إبراز الاختلاف بين مستويات الظاهرة الإجرامية وربطه بعامل الكثافة السكانية أو المقارنة التي أجريناها بين إجرام الرجال وإجرام النساء – الجرائم الاقتصادية – أو المقارنة بين الجرائم الأكثر انتشارا من حيث الكم والنوع.

1 -2- 5 -الإحصاءات الخاصة :

ويقصد بها تلك الإحصاءات التي تصدر عن هيئات متخصصة وتتضمن تلك الإحصاءات مختلف صور النشاطات التي تقوم بها تلك الهيئات سواء في شكلها الكمي أو الكيفي، ومن أبرز صور تلك الإحصاءات [6] ص 95.

- نجد إحصاءات الأمن العام التي يتضمنها تقرير سنوي التي تصدره الإدارة المعنية بالأمن كالإحصائيات التي قدمت لنا من طرف مديرية الشرطة القضائية والخاصة بالجريمة بجميع أشكالها والخاصة بسنة 2006 م،2007 م،2008 م أو الإحصائيات التي قدمت لنا من ؛طرف خلية الإعلام والاتصال بقيادة الدرك الوطني، وقد اشتملت تلك الإحصائيات على الجرائم ضد الأشخاص، والممتلكات والجريمة المنظمة والجرائم المرتكبة ضد الأسرة والآداب العامة.

2 – توزيع الجريمة في الجزائر

الشكل رقم: (2-1) يبين توزيع عدد القضايا المتعلقة بالجرائم ضد الأشخاص و الممتلكات

خلال سنة2006

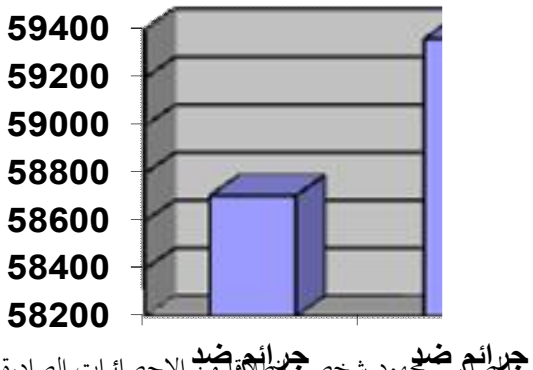

المصدر: مجهود شخصي اعتمادا من الإحصائيات الصادرة من مديرية الشرطة القضائية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني (DPG)

ملاحظة :

يوضح الشكل أعلاه أن خلال سنة 2006م قد تم تسجيل 58705 قضية تتعلق بالاعتداء على الأشخاص أي بنسبة قدرها 49.72 % با النسبة للجرائم المتعلقة با لقانون العام و في المقابل نلاحظ تسجيل 59362 قضية تتعلق بالاعتداء على الممتلكات أي بنسبة قدرها 50.2%با النسبة لمجموع الجرائم المتعلقة با لحق العام.

الشكل رقم: (2-2) يبين توزيع عدد القضايا المتعلقة بالجرائم الاقتصادية والمالية

خلال سنة 2006

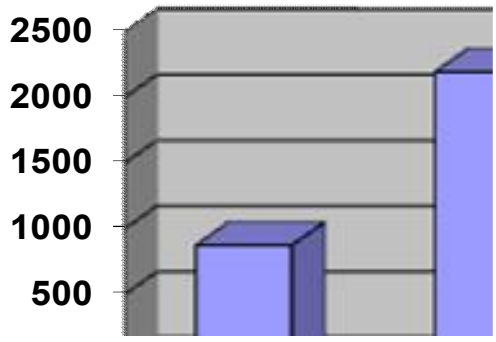

نفس المصدر السابق –

- ملاحظة:جميع الأشكال البيانية لواردة في هذا المقال تم انجازها بمجهود شخصي وذلك بالاعتماد على الإحصاءات السنوية للجريمة عبر كامل التراب الوطني الصادرة من مديرية الشرطة القضائية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني.

يبين االشكلأعلاه أنه تم تسجيل خلال سنة 2006 حسب إحصاءات مديرية الشرطة القضائية 876 قضية تتعلق بالجرائم الاقتصادية بينما تم تسجيل 2196 قضية تندرج ضمن الجرائم المالية فبمقارنة مستويات الجرائم الاقتصادية و المالية بجرائم القانون العام نلاحظ أن هناك فرق جوهري من حيث عدد القضايا المسجلة و هدا راجع إلى أن الجرائم الاقتصادية و المالية ترتكب من طرف شريحة معينة من المجتمع (تجار،مقاولين موظفين، الإطارات).

الشكل رقم: (2-3) يبين المناطق الإجرامية الأكثر تسجيلا للجرائم لاقتصادية والمالية خلال
سنة 2006 م

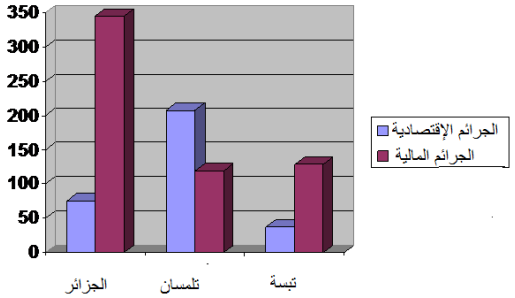

نفس المصدر السابق

نلاحظ من خلال تحليل البيانات المتعلقة با لجرائم الاقتصادية و المالية لسنة 2006 م تبين لنا أن هناك ثلاثة ولايات سجل فيها أكبر عدد من القضايا با لمقارنة مع الولايات الأخرى بحيث تحتل ولاية تلمسان الصدارة من حيث عدد القضايا المتعلقة با لجرائم الاقتصادية (208 قضية)

و السبب في دلك يرجع إلى الموقع الجغرافي مع العلم أن ولاية تلمسان هي ولاية حدودية مما يجعلها قبلة للمهربين،أما فيما يخص الجرائم المالية فقد سجل منها أكبر عدد من القضايا في العاصمة و ذالك بواقع (345 قضية) باعتبار أن العاصمة تمثل قطب اقتصادي لما تحتويه من بنوك و مؤسسات مالية أما ولاية تبسه فتأتي في المركز الثالث باعتبارها هي أيضا ولاية حدودية تشهد مختلف مظاهر التهريب

الشكل رقم: (2-4) يبين توزيع عدد القضايا المتعلقة بالجرائم ضد الأشخاص و الممتلكات
خلال سنة2007

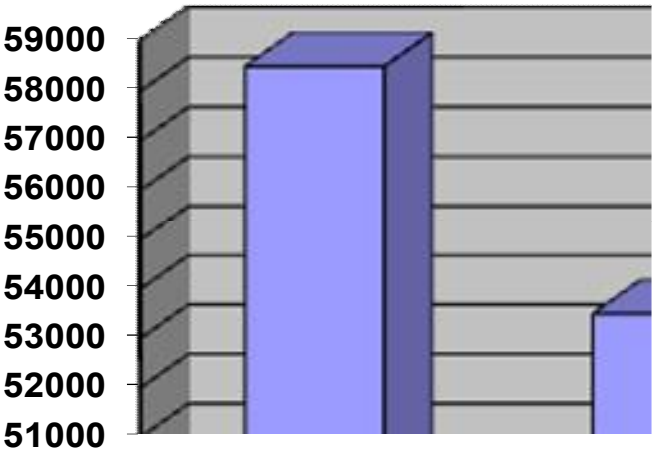

نفس المصدر السابق –

نلاحظ من خلال الشكل المبين أعلاه أنه خلال سنة 2007 تم تسجيل 58486 قضية تتعلق بجريمة الاعتداء على الأشخاص أي ما يقارب نسبة قدرها حوالي 52.23 % من الجرائم المتعلقة بالحق العام حيث تشير الأرقام إلى أن هناك زيادة في نسبة هده الجرائم بالمقارنة مع سنة 2006 م (أنظر إلى الجدول 5-1) أين قدرت النسبة في نفس الجريمة ب 49.72 % أما فيما يخص الجرائم المتعلقة بالممتلكات فلقد تم تسجيل نسبة قدرها 47.8 % أي بانخفاض قدره نقطتين و نصف بالمقارنة مع سنة 2006 م و لكن الشيء الملاحظ أن رغم هدا الارتفاع أو الانخفاض (الطفيف) فان مستويات الجريمة تبقى متقاربة .

الشكل رقم (2-5) يبين المناطق الإجرامية في الجزائر خلال سنة 2007 م

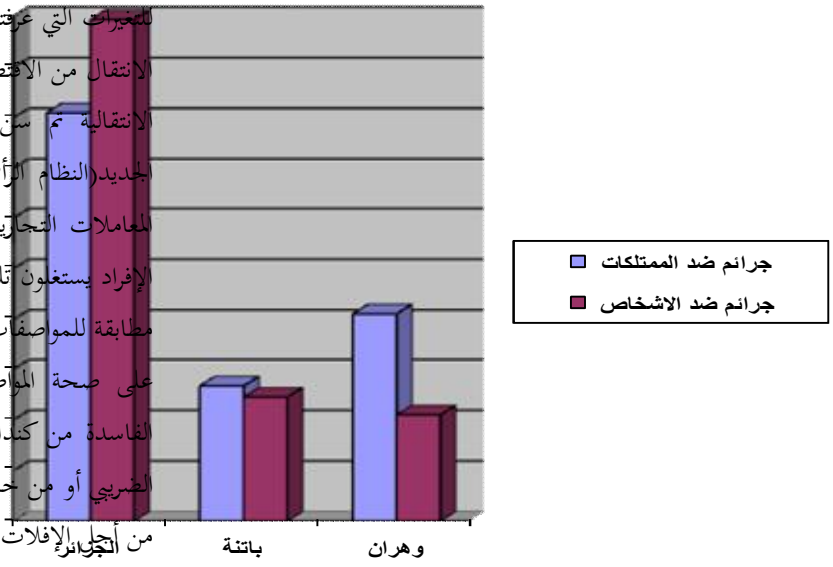

نفس المصدر السابق

يوضح الشكل المبين –أعلاه– أن من بين أكثر المناطق الإجرامية على مستوى القطر الوطني نجد من بينها ثلاثة ولايات على التوالي: الجزائر، وهران، باتنة وما يميز هذه الولايات هو أنها تصنف من بين الولايات الأكبر من حيث الكثافة السكانية.

الشكل رقم: (2-6) يبين توزيع عدد القضايا المتعلقة بالجرائم الاقتصادية والمالية خلال سنة2007

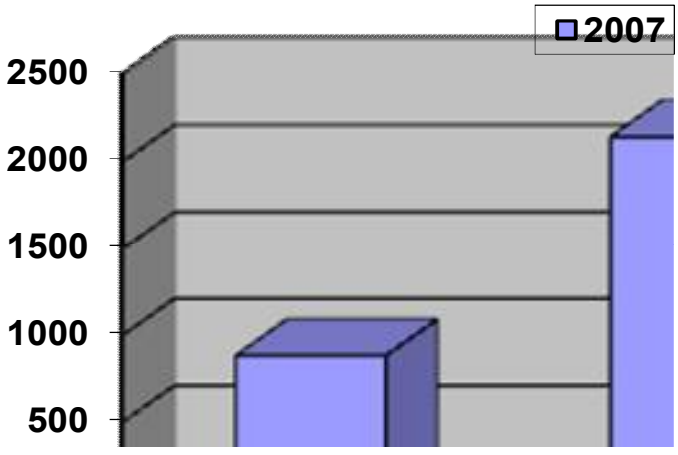

نفس المصدر السابق

يبين الشكل أعلاه أن الجرائم الاقتصادية و المالية بقيت في مستوياتها الثابتة خلال سنة 2007 م با لمقارنة مع سنة 2006م ، و نظرا للتغيرات التي عرفتها الجزائر في المجال الاقتصادي و ذالك من خلال الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر و خلال هده المرحلة الانتقالية تم سن تشريع جديدة تتماشى مع النظام الاقتصادي الجديد(النظام الرأسمالي)و دالك من خلال إعطاء حرية أكبر في المعاملات التجارية و فتح المجال للاستثمار مما جعل بعض الإفراد يستغلون تلك الامتيازات بطرق غير شرعية كا إنتاج سلع غير مطابقة للمواصفات التجارية المعمول بها أو استراد مواد تعود بالضرر على صحة المواطن و أفضل دليل على ذالك (استراد البطاطا الفاسدة من كندا مستغلين حاجة المجتمع لهده المادة) أو التهرب الضريبي أو من خلال التجاوزات المالية التي يرتكبها بعض المستوردين من أجل الإفلات من تسديد الديون أو ممارسة نشاط تجاري بأسماء مستعارة أو قيام بعض الموظفين في المؤسسات المالية بارتكاب جرائم الاختلاس أو تحويل أموال عمومية.

الشكل رقم: (2-7) يبين المناطق الإجرامية الأكثر تسجيلا للجرائم لاقتصادية والمالية خلال سنة2007

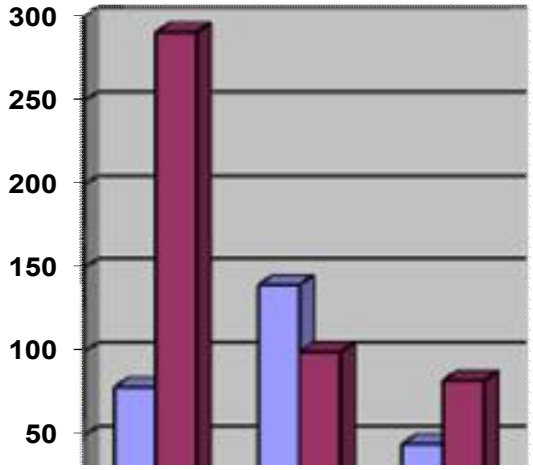

نفس المصدر السابق

يوضح الشكل المبين – أعلاه– أنه خلال سنة 2007 م لم تتغير المناطق التي تعرف انتشارا واسعا للجرائم الاقتصادية والمالية بحيث بقيت ولاية تلمسان هي الأولى من حيث تسجيلها للجرائم الاقتصادية و ولاية الجزائر من حيث تسجيلها للجرائم المالية و هدا ما يؤكد أن للموقع الجغرافي تأثير في مستويات الجريمة.

الشكل رقم:(2-7) يبين توزيع نسب الخاصة بالجرائم ضد الأشخاص و الممتلكات حسب الموقع الجغرافي للفترة الممتدة من 01.01.2008 إلى غاية30.09.2008.

جرائم ضد الأشخاص

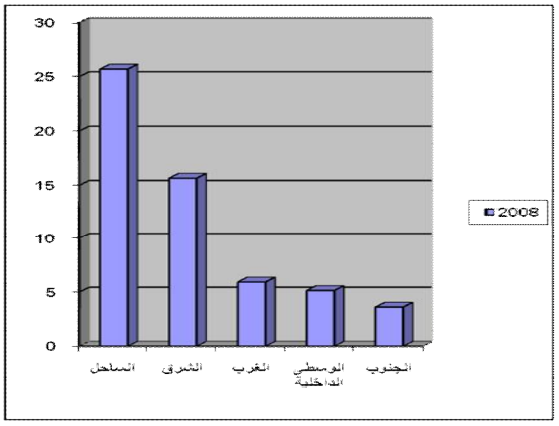

جرائم ضد الممتلكات

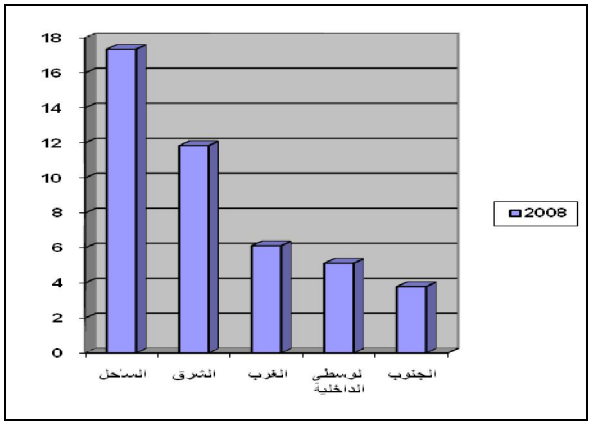

نفس المصدر السابق

نلاحظ أن خلال الفصول الثلاثة الأولى لسنة 2008 أي خلال الفترة الممتدة من 2008/01/01 إلى غاية 2008/09/30 أن 25 % من الجرائم ضد الأشخاص قد سجلت في المناطق الساحلية و أن هذه النسبة تبدأ في التناقص كلما ابتعدنا من هذه المنطقة لتصل إلى مستوياتها الأدنى في المناطق الجنوبية و هذا ما يؤكد أن الموقع الجغرافي عامل من العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة .

(أنظر إلى الشكل الخاص بجريمة ضد الأشخاص).

أما فيما يخص الجرائم ضد الممتلكات التي سجلت خلال نفس الفترة فقد أكدت أيضا النتائج بأن المناطق الساحلية هي الأكثر تسجيلا لهذه الجرائم و ذلك بنسبة تقارب 18 % و تأتي في المرتبة الثانية المنطقة الشرقية بينما نلاحظ أن مستويات هذه الجريمة تنخفض كلما اتجهنا نحو المناطق الجنوبية و هذا ما يؤكد أن للموقع الجغرافي تأثير كمي و نوعي على الجريمة (أنظر إلى الشكل الخاص بجرائم ضد الممتلكات).

3 – نتائج الدراسة:

بعد تحليل البيانات الخاصة بفروض الدراسة حول العوامل التي لها اثر واضح في انتشار لظاهرة الجريمة في الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية :

- أن المناطق الأكثر تسجيلا للجرائم LES ZONNES Criminogènes هي المدن التي تتميز بكثافة سكانية عالية ،وذالك ما أثبتته الإحصائيات التي تحصلنا عليها من مديرية الشرطة القضائية .(DPG) كولاية الجزائر،باتنة ،سطيف.
- أن ولاية الجزائر تأتي في الصدارة من حيث عدد القضايا المسجلة في مختلف الجرائم. المسجلة وهذا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة 2006 م، و2007 م، 2008 م .
- أن من بين أكثر الجرائم انتشارا والتي تندرج ضمن الجرائم الخاصة بالاعتداء على الأشخاص نجد جريمة الضرب والجرح العمد فهي تشكل نسبة قدرها أكثر من 57% من مجموع الجرائم المسجلة على المستوى الوطني وأن ولاية الجزائر وحدها تقدر فيها النسبة حوالي 16%، وهذا دليل على أن المشكلات التي تترتب عن الكثافة السكانية كالازدحام وضيق المساكن وانتشار البطالة كلها عوامل تساعد في خلق التوتر الذي تنجم عنه أفعال وردود أفعال تترجم من خلال الانتشار الواسع لهذه الجريمة – الجرائم ضد الأشخاص .
- أن للموقع الجغرافي له تأثير في توزيع نسب الجريمة بحيث وجدنا أن المناطق الساحلية هي من بين أكثر المناطق التي تنتشر فيها الجرائم الخاصة بالاعتداء على الأشخاص والممتلكات والجرائم المالية، باعتبار أن هذه المنطقة تضم ما يقارب ثلث سكان الجزائر، ويتعدى هذا العدد في فصل الاصطياف أين يتم استقطاب أعداد هائلة من السكان على غرار سكانها الأصلين، أما في ما يخص الجرائم المالية فإن منطقة الساحل تضم أكبر عدد من المراكز المالية كالبنوك، مؤسسات التأمين والخزينة العمومية والموانئ، المطارات هذه كلها عوامل تساعد في انتشار تلك الجرائم
- أن هناك توزيع نوعي للجريمة من خلال الموقع الجغرافي حيث نجد أن الجرائم الاقتصادية تنتشر في المنطقة الغربية كون هذه الأخيرة تضم مدينة حدودية (تلمسان) أين تكثر فيها جرائم التهريب.

خاتمة

عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة انتشارا لافتا لظاهرة الجريمة بمختلف أشكالها سواء ما تعلق بجرائم الحق العام (أي الجرائم ضد الأشخاص و الجرائم ضد الممتلكات أو الجرائم المتعلقة بالآداب العامة) وعليه يتوجب أن تتضافر الجهود من أجل الحد من انتشار هذه الظاهرة وذالك من أجل المحافظة على تماسك البناء الاجتماعي من خلال الأدوار التي تؤديها الأنساق الاجتماعية المكونة له بدءا بالأسرة ثم المدرسة فالمسجد وكذا وسائل الإعلام .

قائمة المراجع:

1 - د.محمد قاسم ، مدخل إلى مناهج البحث العلمي،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،(1995).

2 - د.نظير فرج مينا، الموجز في علم الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر ، (1993) .

3 - د.عبد القادر حليمي، مدخل إلى الإحصاء، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى،(1985).

4 - د محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،(1986).

5 - د.عايد الوريكات، نظرية الجريمة، دار الشروق والتوزيع،دون طبعة،عمان الأردن، (2004).

6 - د.صلاح مصطفى الفوال،مناهج البحث في العلوم الاجتماعية،مكتبة غريب، دون طبعة الجزائر،دون سنة.

7 - د. حيدر عبد الرزاق كمونة ، العلاقة بين ظاهرة التمدن والجريمة، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (1997).